خاتمة وتوصيات بشأن التسيير العمومي الجديد في الجزائر.

على غرار البيروقراطية وسلبياتها شهد المورد العمومي ضعفا في فعالية والأداء حيث ظهرت ديون عمومية، سوء تقديم الخدمات العمومية كل هذه العوامل فعلت في بروز نظريات الحديثة المقترنة بالفكر الليبرالي وتزايد مشاريع الإصلاح الإداري لا سيما في الدول الأنجلوسكسونية في سنوات السيعينات ويعتبر التسيير العمومي الجديد من أبرز مبادئه من العلوم الاقتصادية ومن سياسات التسيير القطاع الخاص ومهما اختلفت حثيات تطبيق التسيير العمومي الجديد بمختلف الدول إلا نها تتفق في ضرورة إصلاح التسيير المنظمات العمومية بالأخذ من سياسات القطاع الخاص ومحور التغيير في الإدارة العامة المسيير بشكل مركزي هو زيادة شفافيتها من خلال تطوير الصيغة التعاقدية أما المضمون الفني العام للإدارة العامة الجديد MPMهي تسيير ومراقبة الإدارة العامة عن طريق مخرجاتها النتائج في هذه مهمة وكذا الموازنة، ويتم العمل بمنطق الوكالات التي يرتبط وبوجودها بعدد ونوعية المنتجات المقدمة من طرف الإدارة المعنية في آجال محددة. وبالتالي نستنتج أن إدخال الأساليب المستعملة في إدارة القطاعات العامة جديدة وذلك ما جاء به التسيير العمومي الجديد.

التسيير العمومي الجديد في الجزائر هو نهج يهدف إلى تحسين كفاءة وفعالية الإدارة العامة من خلال اعتماد مبادئ مستوحاة من القطاع الخاص، مثل الشفافية، والمساءلة، واللامركزية، وإدخال التكنولوجيا الحديثة. إليك بعض التوصيات والاقتراحات لتعزيز هذا التوجه:

1-تعزيز الحوكمة والشفافية

- تبني نظم رقابة فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في الإدارة العامة.
- نشر المعلومات حول السياسات والقرارات الحكومية لتمكين المواطنين من متابعة الأداء الحكومي.
- تطوير بوابات إلكترونية لنشر البيانات المفتوحة حول الميزانيات والمشاريع الحكومية.

2- رقمنة الإدارة العامة

- تسريع عملية التحول الرقمي للخدمات الإدارية لتقليل البيروقراطية وتسهيل الإجراءات على المواطنين.
- إنشاء منصات إلكترونية موحدة للخدمات الحكومية، مثل الضرائب، والتصاريح، والتأمين الاجتماعي.
- تعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لتحليل وتحسين أداء الإدارات العمومية.

3- لامركزية القرار الإداري

- منح صلاحيات أكبر للولايات والبلديات في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية المحلية.
- تعزيز مشاركة المجتمع المدني في اتخاذ القرارات من خلال الاستشارات العامة والمنتديات المحلية.
- دعم استقلالية البلديات ماليًا عبر تطوير مواردها الذاتية، مثل الضرائب المحلية والشراكات مع القطاع الخاص.

4- .تحسين كفاءة الموارد البشرية

- تطوير برامج تكوين مستمرة لموظفي الإدارة العامة لضمان مواكبتهم لأحدث الممارسات الإدارية.
- اعتماد معايير الكفاءة والجدارة في التوظيف والترقيات بدلًا من الولاءات الشخصية.
- تحفيز الموظفين عبر أنظمة تقييم أداء عادلة ومكافآت على الأداء الجيد.

5- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص(PPP)

- تسهيل التعاون بين الحكومة والشركات الخاصة في تنفيذ المشاريع الكبرى، مثل البنية التحتية والخدمات العامة.
- وضع أطر قانونية واضحة لضمان شفافية العقود واحترام المصلحة العامة.

- تشجيع الابتكار والاستثمار من خلال تقديم حوافز للقطاع الخاص للمساهمة في تحسين الخدمات العامة.

6-تطوير آليات قياس الأداء والتقييم

- اعتماد مؤشرات أداء واضحة لقياس مدى تحقيق الإدارات العمومية لأهدافها.
- تنظيم تقارير دورية حول أداء القطاعات الحكومية ونشرها للرأي العام.
- إنشاء هيئات مستقلة لمراقبة وتقييم أداء المؤسسات العامة.

7-تعزيز دور المجتمع المدني والمواطنين

- تعزيز آليات إشراك المواطنين في تقييم الخدمات العمومية وتقديم شكاويهم عبر منصات إلكترونية.
- دعم منظمات المجتمع المدني لمراقبة تنفيذ السياسات العامة والمشاركة في اتخاذ القرارات.
- تنظيم حملات توعوية لتعزيز ثقافة المشاركة المدنية وتحميل المواطنين مسؤولية الرقابة على الأداء الحكومي.

بتطبيق هذه التوصيات، يمكن للجزائر تحقيق قفزة نوعية في تسيير الشأن العام وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية.